ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثالث والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2026م
www.ajsp.net

"أثر التقاضي الإلكتروني على ضمانات الأحكام القضائية في النظام القضائي السعودي"

إعداد الباحث:

سلطان سرحان معيض المالكي

الرقم الجامعي

2500612

إشراف:

الدكتور حسام ابراهيم محمود فلاته

جامعة جدة–وكالة الجامعة–للدراسات العليا والبحث العلمي–كلية الشريعة والقانون–قسم: القانون الخاص

Received: 10/06/2026 | Revised: 11/06/2026 | Accepted: 21/06/2026 | Published: 02/07/2026

Abstract:

This study aims to determine the impact of e-litigation on fair trial guarantees in the Saudi judicial system as its primary objective. The study problem is formulated in the main research question: What is the impact of e-litigation sessions on fair trial guarantees in the Saudi judicial system? The study adopted an inductive analytical approach to the legislative texts of the Saudi judicial systems in order to arrive at conclusions and recommendations that contribute to addressing this phenomenon. The recommendations included several key findings, the most important of which were:

•Limiting electronic litigation via electronic chambers to preliminary hearings defeats the purpose of this new electronic judicial system.

•Regarding jurisdiction, electronic litigation is essentially a reflection of traditional litigation, much like one's reflection in a mirror. However, the spatial aspect is absent and fundamentally disregarded. Therefore, the researcher concludes that evidence presented in remote litigation has no bearing on territorial jurisdiction.

•Electronic litigation is a product of information technology and modern technology in the fields of administration and e-courts. Based on these findings, several recommendations were made, the most important of which were: Developing the Ministry of Justice's database information system (Najiz) according to the latest internationally recognized and scalable programming systems. • Linking the websites of the Ministry of Justice with the judicial and quasi-judicial bodies located throughout the Kingdom, including judicial, administrative, and conflict courts. • Adding a window to the websites of the judicial and quasi-judicial bodies. To facilitate the electronic litigation process for citizens and residents, with explanations in PDF and video formats on how to obtain judgments, send documents, etc.

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى بيان أثر التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي كهدف

المجلد التاسع – العدد الثالث والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2026م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

رئيسي وتمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي وهو أثر جلسات التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي كتساؤل رئيسي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي للنصوص التشريعية في الأنظمة القضائية السعودية بقصد الوصول إلى نتائج وتوصيات تساهم في تناول هذه الظاهرة.

تم التوصيات إلى عدد من النتائج كانت أهمها:

- إن قصر التقاضي الإلكتروني عبر الغرف الإلكترونية على الجلسات الابتدائية يفوت الغاية من وضع هذه المنظومة الإلكترونية القضائية الجديدة.
- أما عن الاختصاص فما التقاضي الإلكتروني في حقيقته إلا ظل للتقاضي الحقيقي وصورة منه كما ينظر المرء إلى نفسه في المرأة إن جاز التعبير، غير أن جانب المكان مفقود وغير معتبر في الأساس، ومن ثم يرى الباحث أنه لا تأثير البينة للتقاضي عن بعد في الاختصاص المكاني.
- التقاضي الإلكتروني هو مما تمخضت عنه المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة في مجالي الإدارة والمحاكم الإلكترونية.

وبناء على تلك النتائج تم وضع عدد من التوصيات كانت أهمها:

- تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات وزارة العدل نظام (ناجز)، طبقا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقابلة للتطوير.
- الربط بين المواقع الإلكترونية لوزارة العدل، والهيئات القضائية والشبه قضائية الموجودة في كافة مناطق المملكة، سواء العدلية، الإدارية، أو محكمة التنازع.
- إضافة نافذة على المواقع الالكترونية للهيئات القضائية والشبه قضائية، حتى تسهل على المواطن والمقيم عملية جلسات التقاضي الإلكتروني، بشروحات بصيغة Pdf، وأخرى مرئية، حول كيفية استخراج الأحكام، ارسال المستندات إلخ.

How to Cite This Article

المالكي، س. س. م. (2026). أثر التقاضي الإلكتروني على ضمانات الأحكام القضائية في النظام القضائي السعودي. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)*، 9(93)، (470 -496).

AJSP | Vol. 9 | Issue 93 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.93 AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082

المقدمة:

إن عالمنا اليوم يمر بتطور كبير في كافة مجالات الحياة المعاصرة حيث دخلت التكنولوجيا المعلوماتية والثقافة الإعلامية في كل جوانب الحياة العملية، وفي ظل التقدم العلمي الهائل الذي يشهده العالم وما رافقه من ثورة معلوماتية وتقنية كبيرة ظهرت أشكال وطرق جديدة للتعامل بين الأفراد.

إن التقاضي الإلكتروني يعتبر من ضمن هذه التقنيات العصرية التي صاحبت هذا التحول والاستفادة المثلى من تقنية المعلومات وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن الأشخاص من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم أدلة الأثبات الرسمية والغير رسمية والترافع وتقديم الطعون وتدوين كافة الإجراءات من خلال مباشرة المحاكمات بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه لكن بوسائل تختلف عن الوسائل

التقليدية إلا أنها تتميز بسرعة الإنجاز للمعاملات والقضايا والدقة في مواعيد الجلسات تبسيط إجراءات العمل وحضور الأطراف إلكترونيا من أي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة والمساهمة في أمن المعلومات وحفظها مع إمكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم.

وقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات جبارة في خدمة التقاضي الإلكتروني التي أطلقتها وزارة العدل في ظل جائحة كورونا التي هدفت إلى استمرارية منظومة العمل القضائي دون الحاجة لزيارة المحكمة مطلقاً، وتشمل خدمة "التقاضي الإلكتروني" جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً، مثل تبادل المذكرات وتقديم المستندات والمحررات، وعقد جلسة الترافع الإلكتروني والمرافعة عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض على الأحكام، وذلك عبر منصة "التقاضي الإلكتروني" من دون الحاجة إلى عقد جلسة حضورية. وفي سبيل ذلك أصدرت وزارة العدل دليلاً إرشادياً يتضمن شرحاً تفصيلاً للتقاضي الإلكتروني.

تظهر أهمية التقاضي الإلكتروني والهدف منه في منظومة التقاضي السعودي من خلال الاتجاه الذي كان واضحاً تبني المملكة استخدام نظم المعلومات الحديثة في كثير من النشاطات والمجالات اليومية التي تتعامل معها الكثير من المؤسسات والمحاكم في مختلف اختصاصاتها وفق مناهج وبرامج علمية معتمدة لتكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف تحقيق الأداء الأمثل وتطوير الأساليب المستخدمة لتحقيق العدالة للمواطنين في أيسر السبل وأكثرها وأسرعها للفصل في القضايا.

فمن خلال هذه الدراسة سوف نتناول موضوع التقاضي الإلكتروني وبيان أثره على ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي.

مشكلة الدراسة:

إن التقاضي الإلكتروني يعتبر من تطبيقات تقنيات المحاكم إلكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتهيئة وسائل ونظم حديثة تمكن المواطنين والمقيمين من تسجيل دعواهم ودفع الرسوم المقررة للدعاوى ودفع الرسوم حضور اطرافها أو حضور وكلائهم وتقديم أدلة الإثبات الرسمية وغير والرسمية وتقديم الطعون ومتابعة كافة إجراءات المحاكمة من سماع أقوال الشهود والدفوع والرد على المذكرات، فهل يمكن أن تحقق تقنية جلسات التقاضي الإلكتروني عدالة في التقاضي؟

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي وهو أثر جلسات التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي كتساؤل رئيسي والذي ينبثق منه العديد من التساؤلات الفرعية وذلك على النحو التالي:

- ما المقصود بالتقاضي الإلكتروني وما المقصود بضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي؟
- ما المقصود بوسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعوي؟
- وماهي الضمانات التي يكفلها النظام لتحقيق العدالة في النظام القضائي السعودي؟
- ما هو الأساس القانوني والنظامي لاعتماد وسائل الاتصالات الحديثة في إجراء المرافعات الإلكترونية؟
- ما الأساليب التي تسهل القدرة على إنجاح فكرة التقاضي الإلكتروني؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع التقاضي الإلكتروني الذي يتيح للأطراف الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية، بما في ذلك المذكرات والمرافعات والمستندات، وتبادل الردود إلكترونيًا. كما تضمن الآلية المتبعة لاستيفاء حق الدفاع ومواجهة الأطراف بجميع الأدلة.

تسهم هذه الدراسة في المساهمة في اختصار عمر القضية وتسريع عملية الفصل في النزاعات، مما يحقق ضمانة المحاكمة العاجلة ويقلل من الأعباء الإدارية والوقت المستغرق في الإجراءات التقليدية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى بيان أثر التقاضي الإلكتروني على ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي كهدف رئيسي والذي ينبثق منه العديد من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالي:

- التعرف على المقصود بالتقاضي الإلكتروني وما المقصود بضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي السعودي؟
- التعرف على المقصود بوسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي السعوي؟
- التعرف على الضمانات التي يكفلها النظام لتحقيق العدالة في النظام القضائي السعودي؟
- التعرف على الأساس القانوني والنظامي لاعتماد وسائل الاتصالات الحديثة في إجراء جلسات التقاضي الإلكتروني؟
- التعرف على الأساليب التي تسهل القدرة على إنجاح فكرة الجلسات القضائية عن بعد؟

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** سوف تقتصر هذه الدراسة تناول موضوع أثر التقاضي الإلكتروني على ضمانات الأحكام القضائية في النظام القضائي السعودي.
- **الحدود المكانية:** الأنظمة والسوابق القضائية في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** سوف يتم الانتهاء من هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2026.

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي للنصوص التشريعية في الأنظمة القضائية السعودية بقصد الوصول إلى نتائج وتوصيات تساهم في تناول هذه الظاهرة.

هيكلة الدراسة

المقدمة:

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة

- أهداف الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج الدراسة
- تقسيمات الدراسة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التقاضي الإلكتروني

- المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني
- المطلب الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني

المبحث الثاني آثار التقاضي الإلكتروني على وكفاءة الدفوع والمرافعات

- المطلب الأول: كفاءة الدفوع والمرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني
- المطلب الثاني معوقات الدفوع والمرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني

المبحث الثالث: ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي

- المطلب الأول: ضمانات المحاكمة العادلة
- المبحث الثاني: نظام التقاضي الإلكتروني النظام القضائي السعودي

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة العنود عبد العزيز النملة 2025م

بعنوان: التقاضي الإلكتروني وأثره في الأحكام القضائية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول نحو التقاضي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية على إجراءات المحاكمات وسير الجلسات القضائية وطبيعة الأحكام الصادرة. تتبع البحث المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي لتتبع تطور نظام التقاضي الإلكتروني منذ بداياته الأولى وحتى وضعه الراهن، مع تحليل النصوص النظامية في نظام المرافعات الشرعية والأنظمة ذات الصلة.

خلصت الدراسة إلى أن التقاضي الإلكتروني (المتمثل في الجلسات المرئية والكتابية عبر منصة "ناجز") قد أسهم بشكل كبير في تحقيق إيجابيات ملموسة، أبرزها تسريع الفصل في القضايا، وتوفير الوقت والجهد والتكاليف على أطراف الدعوى، وزيادة كفاءة العمل القضائي،

والاستمرارية خلال الأزمات كجائحة كوفيد–19. كما أكدت الدراسة على التزام النظام السعودي بالحفاظ على المبادئ القانونية الأساسية كعلانية الجلسات، ومبدأ المواجهة، وحياد القاضي، وتركيز الخصومة، حتى في نطاق البيئة الإلكترونية.

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، سلطت الدراسة الضوء على بعض التحديات، مثل المشاكل التقنية المحتملة، وضعف التواصل غير اللفظي، والحاجة إلى تدريب بعض الفئات على استخدام التقنية. واختتم البحث بتقديم جملة من التوصيات، منها تطوير البنية التحتية التقنية، وإدراج مقررات تدريبية في المناهج القانونية، والسعي towards إبرام اتفاقيات دولية تدعم هذا التحول، مع التأكيد على أن التحول الرقمي في القضاء يعد ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

دراسة عبد الرحمن فهم السلمي 2025

بعنوان: التقاضي الإلكتروني وأثره على الدعوى الجزائية في التشريع بالمملكة العربية السعودية والمقارن مجلة روح القوانين العدد المائة وعشرة إصدار أبريل 2025 الجزء الثاني

أصبحت تكنولوجيا المعلومات عنصرا أساسيا لا يغنى عنه في كافة القطاعات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأحجامها حيث باتت أداة محورية تساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في إنجاز المهام بكافة أشكالها من خلال تحسين الدقة وتقليص الوقت المستغرق في الأداء هذه التطورات التقنية قد اسهمت بشكل كبير في تبسيط العمليات الإدارية وتطويرها، مما يتيح تحقيق الأهداف المؤسسية بسرعة ودقة أعلى

وتعد الإدارة الإلكترونية أحدى أبرز نتائج التطور التقني في مجال الاتصالات والمعلومات وقد نشأت كاستجابة عملية لاستخدام تكنولوجيا الحوسبة في القطاع العام بهدف تطوير أساليب العمل التقليدية وتحويلها إلى طرق أكثر مرونة وكفاءة, وفي سياق البحث سنبحث في مدى إمكانية تحويل الإجراءات الإدارية التقليدية المتبعة في المحاكم إلى النظام الإلكتروني وذلك بهدف الوصول إلى العدالة بشكل اسرع وأكثر كفاءة من حيث الوقت والجهد ويعد التقاضي الإلكتروني من الموضوعات المعقدة التي تضم بعداً قانونياً وإدارية يتشابك مع الجانب التقني, الذي يتطلب تطبيق لأنظمة المعلوماتية المتقدمة وضمان أمن المعلومات بشكل صارم بما يتلاءم مع تطور التقنية الحديثة .

دراسة: العميريين، وجيه محمد سليمان 1444 هـ

بعنوان: الذكاء الاصطناعي في التحري والتحقيق عن الجريمة: دراسة مقارنة

إن أهم الإجراءات التي تقوم بها سلطات الضابطة العدلية والنيابة العامة هو التحقيق والتحري عن الجريمة، لكن مع ازدياد ارتكاب الجريمة والتطور في وسائل ارتكابها أصبحت الوسائل التقليدية في التحري والتحقيق لا تجدي نفعا للوصول إلى الحقيقة ومعرفة مرتكبها؛ الأمر الذي يتطلب منا معرفة ماهية هذه الأنظمة الذكية وخصائصها وأنواعها وميزات أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمقارنة بالذكاء البشري والتطرق إلى التنظيم القانوني والتشريعي لأنظمة الذكاء الاصطناعي. كما تم تسليط الضوء إلى أهم وأحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمل بالمنظومة الأمنية في جميع مراحل الدعوى الجزائية ابتداء من مرحلة التحري والاستدلال عن الجريمة المتخذة من قبل الضابطة العدلية ودور أنظمة الذكاء الاصطناعي في إمكانية التحري عن الجريمة وجمع المعلومات عن الجريمة للوصول إلى الفاعل وتحديد هويته وتحديد عناصر ارتكاب الجريمة والبحث في مشروعيته هذه الأنظمة ودورها في مرحلة التحقيق بالجريمة من قبل المدعي العام.

وبيان النقص التشريعي الذي حال من إمكانية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل سلطات التحقيق وحجيتها في إثبات الدعوى الجزائية ومدى اقتناع المحكمة بالمعلومات التي تم الحصول عليها من أنظمة الذكاء الاصطناعي وإصدار الأحكام القضائية بناء عليها.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية التقاضي الإلكتروني

تمهيد وتقسيم: يشهد العالم حالياً تطورات متلاحقة في مجال نظم المعلومات، ورافق ذلك تطورات أخرى في مجال المراسلات ولم يعد البشر أسرى لمكانهم فوق كوكب الأرض، حيث أصبح الفضاء الإلكتروني اليوم كائناً حيث تكون، فإن لم تكن مرتبطاً بالإنترنت فلا مكان لك وإن كنت مرتبطاً فإين أنت؟ فما هو التقاضي الإلكتروني وما هي ضمانات المحاكمة العادلة من خلال هذا المبحث سوف نتناول كل من مفهوم التقاضي الإلكتروني والضمانات العدلية التي يكفلها النظام للمحاكمات وذلك في مطلبين اثنين على النحو التالي:

- المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني
- المطلب الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول

مفهوم التقاضي الإلكتروني

إن فكرة التقاضي الإلكتروني مستمدة من فكرة الإدارة الإلكترونية، والتي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات إلى الأشخاص بكلها التقليدي الورقي، إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت فهي عبارة عن تطوير لأداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الإدارية أو القضائية

مفهوم التقاضي الإلكتروني

مصطلح "التقاضي الإلكتروني مصطلح قانوني حديث، وقد كان يتم التطرق إليه في بدايات القرن الحالي بصيغة "التقاضي الإلكتروني "ومازال كثير من المتخصصين يستخدم مصطلح التقاضي الإلكتروني ومصطلح التقاضي الإلكتروني كمترادفات وباعتبار أن الدعوى القضائية هي حق إجرائي يعطي لصاحبه الحق في اللجوء إلى القضاء بغية طلب الحماية للحق أو المركز القانوني الذي تعرض للاعتداء وبالنظر إلى حداثة مفهوم التقاضي الإلكتروني، نجد بأن هناك تعريفات عديدة تشرح ماهيته، لكن جوهرها واحد فمعناه هو سلطة مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين

ولقد تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لتقنية التقاضي الإلكتروني، ولعل أهم هذه التعاريف، كونه:"سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية

متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنيت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين."[1]

كما عرفه جانب آخر من الفقه، على أنه:"الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام الوسائل الالكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية[2] ."

ويعرف بأنه:" آلية نقل مستندات التقاضي الإلكتروني إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم مراجعة هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين علما بما تم بشأن هذه المستندات".[3]

ولقد عرفه د. أسعد فاضل منديل على أنه: " سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل عن بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين ".[4]

فهو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم، وحضور جلسات المحاكمة، تمهيداً للوصول إلى الحكم، وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي، ومباشرة التقاضي إجراءات التقاضي، من خلال هذا النظام، كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الإلكترونية شفافية، وسرعة في الحصول على المعلومات.

والواضح من هذه التعاريف، أن أصحابها أسهبوا في بيان مفهوم التقاضي الإلكتروني وإجراءاته، وكان من الأفضل لو أنهم اكتفوا بالتعريف على اعتبار أن المسألة مسألة فقه القانوني، واختصروا العبارات ليكون التعريف أشمل لمفهوم التقاضي الإلكتروني وأوضح لمعناه.

وعليه، يمكننا أن نعرف التقاضي الإلكتروني كالآتي:" التقاضي نظام يمكن من خلاله للمدعي أن يرفع دعواه ويسجلها ويقدم المستندات ويحضر الجلسات ويصدر الأحكام في النظام دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة وذلك باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني ".

---

(1)حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة ، الأردن،2010، ص57؛ عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2015، ص 514.

(2) أسعد فاضل منديل، التقاضي الإلكتروني ،دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

(3)خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني : الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص13

(4)أسعد فاضل منديل، المرجع السابق، ص 04.

المطلب الثاني

خصائص التقاضي الإلكتروني.

يتميز نظام التقاضي الإلكتروني بجملة من الخصائص تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية ويواكب التطور في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، هذه المميزات نوجزها في الآتي:

1- التحول من نظام التقاضي العادي إلى النظام عن بعد.

إن أهم ما يميز إجراءات التقاضي الإلكتروني، هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي، حيث تتم بينهم الكترونيا، وهو ما يتفق مع الغرض من إنشاء الوسائط؛ بمعنى خلق مجتمع المعاملات اللاورقية[5]، لذلك نجد بأن الدعائم الالكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية بصفة نهائية، بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه، ودليل من أدلة الإثبات الالكترونية[6] .

كما أن استخدام المستندات والوثائق الالكترونية يمكن من التخلص من الكميات الكبيرة للملفات الورقية للدعاوى، التي تكاد تمتلئ بها غرف المحاكم، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها.

وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لتخزين الملفات الورقية في الأجهزة القضائية، واستعمالها في نشاطات أخرى المحكمة، كما أن الوثائق والمستندات الالكترونية، يمكن الوصول إليها والاطلاع عليها بسهولة وبسرعة مما هو علية في الملفات الورقية.

2 = السرعة في تلقي وإرسال المستندات والوثائق:

تتيح شبكة الانترنت إمكانية إرسال المستندات والوثائق، وبعض الرسائل الكترونيا؛ بمعنى التسليم الفوري للوثائق الكترونيا، شأنها في ذلك شأن البحوث والتقارير الالكترونية، إلى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية وطلب الخبرة في مجال ما، والتي تعتمد على تقنية التنزيل"**download**"، وتقابله التقنية الثانية التي يطلق عليها بـ"**upload**"، والتي تعني التحميل عن بعد، أي إرسال ملف أو برنامج إلى جهة أخرى، لذلك نرى بأن أجهزة الإرسال الالكترونية، لها دور قانوني في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني ، بحيث يساعد هيئة القضاء في التجميع

---

(5) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص36.

هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي الإلكتروني ومستلزماته "،مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 284.

(6) هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي الإلكتروني ومستلزماته "،مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 284.

والتخزين والحفظ وكذا في الإعلانات والإخطارات، و في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم القانونيين[7]. وهذه الخاصية تسمح بالاستثمار في الوقت.

3- استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

يعد استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصالات الالكترونية، من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني ،على اعتبار أن هذا الأخير، لا يختلف من حيث الموضوع أو الأطراف عن التقاضي التقليدي، وإنما الاختلاف يكمن في طريقة تنفيذه، حيث يتم باستخدام وسائط الكترونية؛ تتمثل في جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية(Internet)،أو شبكة اتصال خارجي خاصة (Extranet) التي تقوم بنقل التعبير عن الإدارة الالكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع[8] ، سماع أقوالهم، تبادل المذكرات بينهم أو بين ممثليهم، الاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم[9].

4- سرعة البت في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي:

تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق في التقاضي الإلكتروني دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وهذا يؤدي إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى[10] . بالإضافة إلى ذلك نجد أن القضاء التقليدي الجاري حاليا، أن يعقد القاضي الجلسة الأولى، وقد يخصصها لاستماع أقوال المدعي، ثم يعطي الخصمين موعدا آخر، ربما يكون بعد شهر أو شهرين، وربما ثلاثة أشهر، للجلسة الثانية، فإذا وصل موعد الجلسة الثانية، يكون القاضي قد نسي القضية تماما، فيضيع نصف زمن الجلسة الثانية في قراءة القاضي لضبط الجلسة الأولى، وسؤال الخصمين عما دار فيها، بل ربما يعقد جلسة أخرى لسماع البينات بعد ثلاثة أشهر، وهكذا دواليك في سلسلة لا تنقضي، وأما في القضاء الإلكتروني، فإن ذلك سيختفي ذلك تماما، حيث أن القضية لن ترفع إلى القاضي، إلا بعد استيفاء جميع البيانات والإثباتات والأقوال التي يرغب الطرفان في إبدائها، ثم يرفع الملخص بعد موافقة الطرفين عليه للقاضي لينظر فيه، فالقضية هنا تكون ناضجة تمامًا حال رفعها للقاضي، وقد يحتاج القاضي بعد ذلك لبعض الأسئلة اليسيرة ثم يصدر حكمه مباشرة.[11]

---

(7)خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 36.

(8) ليلى عصماني، "نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، فيفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 218،

(9)سيد أحمد محمود ، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء ، دار النهضة العربية ،مصر، 2008،ص30.

(10) ليلى عصماني مرجع سابق، ص 218.

(11) حسام محمد نبيل،" التقاضي الإلكتروني" والعدالة الناجزة"، مجلة لغة العصر ، 09- 12-2017،

http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx

5- إثبات إجراءات التقاضي إلكترونيا:

إن تقنية المعلومات في ظل العصر الحديث اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية، وجعلت العالم بمثابة قرية صغيرة بلا حدود جغرافية بين القارات رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت من خلال كثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة، مما جعل القانون المعاصر يعترف بالمعاملات الإلكترونية وما صاحبها من أثار قانونية.

فبالمقارنة مع التقاضي التقليدي، الذي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للمعاملات فيه، ولا تعد الكتابة دليلا كاملا للإثبات، إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، فإن التقاضي الإلكتروني، يتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان، وتحديد التزاماتهما القانونية، والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي حجية على هذا المستند[12] .

وتماشيا مع هذا النمط الالكتروني في الحياة المعاصرة بات من الضروري الاعتراف بصحة الإجراءات التي يتم مباشرتها بشكل إلكتروني وهي سمة تميز التقاضي الإلكتروني كذلك؛ ينبغي العمل على توضيح شروط صحتها وبطلانها قانونا.

6- جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين وخلق محاكم إلكترونية:

حقق التقاضي الإلكتروني مميزات عديدة منها، تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين ورفع فاعلية دورة العمل وربط معلومات الدعاوى بين المحاكم[13] .

إذ يمكن التقاضي الإلكتروني من رفع الكفاءة الإنتاجية للقاضي، حيث يكون بإمكان القاضي النظر في أضعاف القضايا التي ينظرها حاليا. بالنظر إلى عدم حاجة القاضي للحضور اليومي لمقر التقاضي، كما أنه بإمكانه النظر في القضية، ومناقشة الخصوم، من أي مكان في العالم[14] .

هذا بالإضافة إلى تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور لمقر التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى.

(12)خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 40.

(13) خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص 41.

(14) ولعل هذا من المميزات المهمة لهذا النوع من القضاء حيث تسهم إسهاما بالغ الأثر في تقليل التهرب من القضاء من قبل كثير من المؤهلين له، حيث إن من أكبر الأسباب الداعية لذلك هو بعد مكان التعيين، وصعوبة الانتقال، وتأخر النقل إلى المدينة المرغوبة تأخرا كبيرا، وفي هذا السياق، يمكن للوزارة وضع بعض الحوافز للقضاة التي تجعلهم ينجزون عددا أكبر من القضايا في هذا النوع من القضاء، كأن يُعفى من الحضور اليومي من يستطيع إنجاز عدد معين من القضايا إلكترونيا في الشهر الواحد، ونحو ذلك من الحوافز حسام محمد نبيل، المرجع السابق.

وكذا إمكانية متابعة أعمال التفتيش القضائي بكل يسر وسهولة، إذ بإمكان المفتش القضائي الدخول على الموقع المخصص للقاضي، ثم النظر في عدد القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام الصادرة، بل ويمكنه الحضور المباشر للجلسات القضائية حال نقلها مباشرة عبر الإنترنت، وهو في مكانه دون الحاجة لتكبد عناء السفر، أو الانتقال لمقر القاضي.

ويمكن التقاضي الإلكتروني من الاستعانة بقضاة خارج السلك القضائي، من أمثال أساتذة كليات الحقوق ونحوهم، وذلك من خلال إسناد بعض جلسات التقاضي إليهم، واستشارتهم في بعض القضايا، وهذا ما يسرع في إنجاز كثير من القضايا، ويخفف العبء على القضاة.[15]

ومن المميزات أيضا، تقليل التجاوزات التي تحصل عادة أثناء التقاضي، سواء أكانت تلك التجاوزات من الخصوم أو من القضاة، إذ إن ميزة التسجيل في هذا النوع من التقاضي، سوف تجعل أطراف الدعوى في حالة من الاتزان اللفظي والسلوكي، والالتزام بالأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات التقاضي، وذلك حتى لا تستخدم تلك الاختراقات المحتملة ضدهم بأي وجه من الوجوه.

كما يعد التقاضي الإلكتروني بمثابة المرحلة اللاحقة لإنشاء مرفق القضاء الالكتروني، حيث لا يمكن رفع الدعوى الكترونيا دون أن تكون للهيئة القضائية موقع على شبكة الانترنت أو أن تكون متصلة بنظام حوسبي خاص[16]

المبحث الثاني

آثار التقاضي الإلكتروني على كفاءة الدفوع والمرافعات

تمهيد وتقسيم: بلا ريب أن للمنظم دوراً محوريا في إرساء دعائم القواعد القانونية التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتولى سن القوانين التي تحدد السلوكيات المباحة وغير المباحة، وكذلك القواعد التي تنظّم إجراءات التقاضي في مختلف المجالات القانونية، ومنها التقاضي الجزائي ومن هذا المنطلق، فإن المنظم السعودي، كغيره من المنظمين والمشرعين، قد بات في مواجهة تحديات جديدة فرضتها التطورات التكنولوجية التي شملت جميع جوانب الحياة، لاسيما مجال العدالة .فقد أصبح من الضروري أن يواكب المنظم هذه التحولات من خلال إنشاء وتنظيم قوانين وأنظمة تحكم وتحدّد آليات التقاضي عن بعد، فمن خلال هذه الدراسة سوف نتناول آثار التقاضي عن بعد المتمثلة في كفاءة الدفوع والمرافعات وذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: كفاءة الدفوع والمرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني
- المطلب الثاني معوقات الدفوع والمرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني

المطلب الأول

كفاءة الدفوع والمرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني

سرعة وسهولة إجراءات التقاضي:

(15) ماريا اسكندر البدري،" التقاضي والمحاكم الإلكترونية"، مجلة الحوار المتمدن، 2008/12/02 www.m.ahewar.org/s.asp?aid

(16) ليلى عصماني المرجع السابق، ص 218.

للتقاضي عن بعد آثار إيجابية تتمثل في سرعة وسهولة إجراءات التقاضي والتي يمكن بيانها على النحو الآتي:

تجاوز مرحلة التقليدية وهي المستندات والوثائق الورقية، والانتقال إلى عصر قضائي جديدة من خلال المحررات الإلكترونية التي يتم تداولها عبر الشبكة العنكبوتية، ما يترتب عليه سرعة في إنجاز إجراءات التقاضي".

في ظل المعلوماتية والمنظومة الإلكترونية سيكون من السهولة بمكان تصنيف الدعاوى وتداولها وحفظها، علاوة على انخفاض مساحة تخزينها التي تكاد تكون معدومة ما يترتب عليه تجنب فقدان أو ضياع الملفات، وتفادي حفظها بشكل عشوائي، ولا شك أن هذا سيسهم في رفع كفاءة المحاكم من الناحية الإدارية والقضائية.

تعمل المنظومة القضائية في شكلها الإلكتروني الجديد على توفير الوقت من خلال إتاحة نقل رسائل البيانات والمعلومات أسرع من النظام التقليدي.

سيعمل التبادل الإلكتروني للبيانات على سهولة الوصول إلى المعلومات لأنها مخزنة على دعامات إلكترونية.

لا يخفى أن هذه المنظومة الإلكترونية ستقلل من نفقات الانتقال؛ لما في نقل البيانات إلكترونيا من تكلفة محدودة زهيدة.

يستطيع القاضي في ظل التقاضي الإلكتروني بحث الطلبات كافة والدفوع القانونية بسهولة ويسره ليرد عليها دون عناء التعامل مع المحاضر الورقية وما فيها من طلاسم.

تحقيق مفهوم العدالة الناجزة:

إن نظام التقاضي عن بعد يستهدف حل الكثير من الإشكاليات الإدارية من خلال الضغط على زر في الحاسوب، وعبر الإنترنت يستطيع المتقاضي أو محاميه رفع ما يشاء من الدعاوى مهما كان عددها أمام مختلف المحاكم، ويمكنه من خلال هذه المنظومة إرفاق ما يشاء من المستندات الخاصة بدعواه، ومن خلال أزرار محدودة تظهر له الكثير من صيغ الدعاوى يختار منها ما يتصل بقضيته.

وعلاوة على ما سبق يستطيع المتقاضي أو محاميه من خلال الويب الولوج إلى موقع المحكمة ورفع الدعوى دون مغادرة منزله، كما أن دفع الرسوم وتوثيق المستندات كله ذلك يتم بشكل إلكتروني، ويتم إرسال بريدا إلكترونيا إلى المحامي أو المتقاضي يؤكد قبول المستندات ".

وبالنسبة للنظام السعودي فقد لعبت التقنيات الحديثة دورا فعالا مهما في تيسير الإجراءات أمام القضاء؛ إذ عملت التكنولوجيا على توفير الوقت والجهد والمال للمتقاضين وللدولة، فسمحت المملكة باستعمال هذه التكنولوجيا الحديثة المتطورة في تحقيق العدالة السريعة الناجزة، ولعل محكمة جدة أبرز الأمثلة في هذا الصدد، لا سيما في الخطوات الخاصة بقيد الدعوى، وتقديم المستندات والوثائق، وأدلة الإثبات التي يركن إليها المدعي، والسداد الإلكتروني للرسوم القضائية، علاوة على الإعلانات والإخطاران القضائية للخصوم ولممثليهم[17].

(17) 1نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، نظام التقاضي الإلكتروني السعودي المادة (6) 2015

وقد نصت المادة 29 من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي ويمكن إتمام كافة المعاملات القانونية من خلال الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك تقديم الأوراق القضائية والإعلانات الإلكترونية الخاصة بالدعاوى .كما ينص النظام على أن جميع الدعاوى غير المنصوص عليها في الفصل يتم التعامل معها إلكترونيًا، بما يشمل الطعون في الأحكام، وفقًا للمادة 29 من اللائحة التنفيذية للنظام

أما فيما يتعلق بإجراءات الإعلان وعقد الجلسات، فقد نصت المادة 30 من النظام السعودي على أنه استثناء من أحكام نظام المعاملات الإلكترونية، يُحدد بقرار من رئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء طرق وإجراءات الإعلان الإلكتروني في القضايا [18].

المنصوص عليها في هذا النظام، وكذلك الإجراءات المتعلقة بعقد جلسات المحاكمة باستخدام تقنيات الاتصال المرئي والمسموع عن بُعد .يسري هذا الحكم على كافة القضايا الجزائية الأخرى كما أكدت المادة 29 من اللائحة التنفيذية للنظام على أن إجراءات تقديم المذكرات والمستندات وتبادلها إلكترونيًا بين أطراف الدعوى عبر النظام الإلكتروني تُعتبر إجراءات حضورية وتنتج آثارها القانونية الكاملة

أما المادة 39 من اللائحة التنفيذية، فقد تناولت سريان أحكام الإعلان الإلكتروني للأوراق القضائية، حيث ينطبق الإعلان الإلكتروني من قبل الادعاء العام على كافة الأوراق والإعلانات القضائية المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية السعودي، بما في ذلك إعلان المتهمين بالحضور للجلسات وإعلان الشهود الأطراف المعنية

النقد التشريعي والإشكالات المتعلقة بالإجراءات الإلكترونية

من خلال النصوص الواردة في الأنظمة السعودية ومنها على سبيل المثال نظام تبسيط الإجراءات ونظامه التنفيذي، يمكن استنتاج عدة نقاط أساسية تتعلق بمدى تطور النظام في مجالات التحقيق والمحاكمة [19]:

1- إجراءات **مرحلة التحقيق الابتدائي** :يبدو أن المنظم السعودي لم يتطرق بشكل كامل إلى إمكانية إتمام إجراءات التحقيق الابتدائي إلكترونيًا، مثل إصدار أوامر القبض أو التفتيش أو الحبس الاحتياطي بشكل إلكتروني .هذه التساؤلات تبقى بدون إجابة قانونية واضحة، مما يتطلب تعديلًا تشريعيًا ليتماشى مع التطورات التكنولوجية

إجراءات المحاكمة :على الرغم من أن المنظم في المملكة العربية السعودية قد أتاح إمكانية رفع الدعوى إلكترونيًا ومتابعتها من خلال الأجهزة المحمولة والحواسيب، فإن التحول إلى التقاضي الإلكتروني لا يزال جزئيًا .الإجراءات مثل المرافعة وسماع الشهود لا تزال تتم بشكل تقليدي، مما يستدعي توفير تكنولوجيا مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة، التي تسمح لجميع الأطراف بحضور الجلسات والتفاعل بشكل مباشر لضمان مبدأ علانية الجلسات

(18) الصغير، رحيمة العقد الإداري الإلكتروني دراسة تحليلية مقارنة، ص 37

(19) عبد الرحمن فهم محمد السلمي، التقاضي الالكتروني وأثره على الدعوى الجزائية في التشريع بالمملكة العربية السعودية والمقارن، مجلة روح القوانين، العدد المائة وعشرة، إصدار إبريل, 2025 الجزء الثاني, ص 941

النطق بالحكم :لم يتطرق المشرع السعودي في نظام تبسيط الإجراءات إلى مسألة النطق بالحكم عبر الوسائل الإلكترونية، حيث تبقى مرحلة النطق بالحكم على الرغم من تقدم المراحل السابقة في استخدام التقنية، مما يستدعي نصوصًا تشريعية تواكب هذا التطور

التوصيات التشريعية :إن التشريعات السعودية بحاجة إلى تعديل لضمان تغطية الإجراءات التي تلي مرحلة قفل باب المرافعة وتبسيط عملية النطق بالحكم باستخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة، بما يضمن شمولية التحول الرقمي في كافة مراحل التقاضي.

المطلب الثاني

معوقات الدفوع والمرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني

إن نظام التقاضي عن بعد يستهدف حل الكثير من الإشكاليات الإدارية؛ من خلال الضغط على زر في الحاسوب، وعبر الإنترنت يستطيع المتقاضي أو محاميه رفع ما يشاء من الدعاوى مهما كان عددها أمام مختلف المحاكم، ويمكنه من خلال هذه المنظومة إرفاق ما يشاء من المستندات الخاصة بدعواه، ومن خلال أزرار محدودة تظهر له الكثير من صيغ الدعاوى يختار منها ما يتصل بتقنية المعلومات فمن خلال هذا المطلب سوف نتناول المعوقات التي تواجه الدفوع المرافعات من خلال التقاضي الإلكتروني ومن أبرز تلك التحديات:

أولاً: المشكلات التقنية:

على الرغم من الصورة المشرقة الواعدة التي ترتسم في أذهان الكثيرين تجاه التقاضي عن بعد؛ لما يحققه من مبدأ العدالة الناجزة، إلا أن الواقع له مقتضياته ويفرض تحدياته؛ فهناك مجموعة من المشكلات التقنية التي تعكر صفو عملية التقاضي عن بعد يمكن إجمالها فيما يأتي

ما تتعرض له الحواسيب من حين لآخر من هجمات فيروسية شرسة كفيلة بضياع عملية التقاضي برمتها.

انقطاع الإنترنت أو التيار الكهربائي عند أحد الأطراف، أو القاضي، أو المحامي، أو الكاتب.

الهجمات الفيروسية :قد تتعرض الأنظمة الإلكترونية لهجمات تقنية شرسة تعصف بالبيانات وتعرضها للضياع، مما يهدد سير العدالة ويؤخر الفصل في المنازعات.

ثانياً: ضعف قدرة القاضي على الاتصال التام بالدعوى:

قد يتعرض عمل القاضي في منظومة التقاضي عن بعد مجموعة من الصعوبات التي تؤدي إلى ضعف قدرته على الاتصال التام بالدعوى، وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يأتي:

عدم توافر الإنترنت في الأماكن النائية؛ ما ينجم عنه عدم التمكن من رفع الدعوى إلكتروني

ما تتعرض له الحواسيب من القرصنة ومحاولات اختراق المواقع الإلكترونية من قبل القراصنة والمخربين.

عدم اكتمال أو تخلف البنيات التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية في الدول النامية، مع التوجه العدائي والشعور بالريبة في هذه الدول تجاه المعاملات الإلكترونية.

ذيوع الأمية المعلوماتية بين الناس، علاوة على التفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية.

عدم الشعور بالأمان على الشبكة العنكبوتية، علاوة على ضعف الإلمام باللغات الأجنبية؛ وهو الأمر الذي يحول دون التأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية

ثالثاً :مقترحات للتغلب على الآثار السلبية للتقاضي عن بعد:

إن أي دولة تحاول الأخذ بنظام التقاضي عن بعد للاستفادة من الفوائد الجمة في هذه المنظومة وما يترتب عليها من تحقق مبدأ العدالة الناجزة، فعليها أن تعمل على توفير الأمور الآتية:

- بنية تحتية قوية حديثة متطورة على مستوى الكهرباء والشبكة المعلوماتية.
- إتاحة خدمة الكهرباء والإنترنت لمواطنيها بأسعار زهيدة؛ كي تضمن توافرها للمواطنين كافة، وبشكل منتظم مستقر.
- الصيانة الدورية والتحديث الشامل المستمر للشبكات والبنى التحتية بما يضمن توافرها، وقيامها بالخدمة على الوجه الأكمل.
- إلزام المواطنين بالإلمام بعلوم الحاسب لا سيما البرامج التي تُستعمل في الغرف الإلكترونية بوصفها برامج أساسية لا يستغنى عنها المواطنون.
- توفير الحواسيب للمواطنين بأسعار زهيدة في زمان صارت الأمية فيه تقاس بمدى الدراية بعلوم الحاسب لا بمجرد معرفة القراءة والكتابة من عدمها.
- توفير قواعد البيانات القانونية التي يرتبط بعضها ببعض على مستوى المحاكم كافة في الدولة.
- توفير الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة لإدارة الغرف الإلكترونية؛ من فنيين ومديري مواقع وكتبة، علاوة على القضاة والمحامين المؤهلين للنهوض بعملية التقاضي الإلكتروني.
- توفير الحماية المعلوماتية والجنائية لبيانات ومستندات ووثائق المحكمة الإلكترونية؛ وذلك من خلال اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تحول دون الاعتداء على تلك الوثائق أو البيانات، مع توفير إمكانية الوصول وتحديد شخصية من يحاول اختراق أو قرصنة تلك المواقع القانونية
- العمل على تشفير بيانات ووثائق وكافة إجراءات التقاضي؛ وذلك من خلال تحويل الكلمات إلى أرقام أو صور رقمية لا يمكن معرفة مضمونها، إلا عبر فك الشفرة؛ بأن يكون لدى المستقبل إمكانية استعادة محتوى الرسالة في صورتها الأصلية؛ من خلال عملية عكسية تُعرَف بالحل
- ينبغي أن يكون لدى المحكمة وثيقة تُعرَف بوثيقة خصوصية المعلومات تحدد تلك الوثيقة الخطوات اللازمة للحصول على مستويات عالية من الخصوصية.
- تأمين سرية المعلومات؛ وذلك من خلال التحقق من شخصية المرسل والمستقبل، وعدم إمكانية معرفة تفاصيل أية دعوى إلا من قبل أطرافها، وعلاوة على ذلك فلا بد من تأمين البيانات ضد محاولات التغيير أو المحو أو التعديل.
- تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى قاعدة البيانات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها؛ مثل :القضاة، موظفي المحكمة، المحامين، الخبراء أطراف الدعوى.

التصدي لفيروسات الحواسيب ومحاربتها بشكل فعال والعمل على حفظ نسخة احتياطية من برامج الحاسوب المتعلقة بشبكات تشغيل المحكمة أو الغرفة الإلكترونية للتقاضي، وتوفير خادم احتياطي، ينقل العمل إليه في حال تم اختراق البيانات أو تدميرها.

توفير الحماية الجزائية من خلال تجريم كافة صور التعدي على بيانات، الغرفة الإلكترونية للتقاضي عن بعد ومعلوماتها وأموالها [20]

المبحث الثاني

ضمانات المحاكمة العادلة في النظام القضائي

تمهيد وتقسيم: من خلال هذا المبحث سوف نتناول موضوع ضمانات المحاكمة العادلة والتي تسعى إليها النظم العدلة لإحقاق الحق ورفع التظلمات عن الأفراد ولذا سوف نتناول الضمانات العدلية في المحاكم في مطلب أول، والضمانات الإجرائية والموضوعية التي أتبعتها وزارة العدل السعودية لتطبيق تنقية جلسات التقاضي الإلكتروني في نطلب ثاني وذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول ضمانات المحاكمة العادلة
- المبحث الثاني: نظام التقاضي الإلكتروني في وزارة العدل السعودي

المطلب الأول

ضمانات المحاكمة العادلة

مفهوم ضمانات المحاكمة العادلة

مجموعة القواعد والمبادئ والإجراءات القانونية التي تكفل للفرد، سواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو متهماً، الحق في محاكمة قضائية تتوفر فيها النزاهة والحياد والشفافية والمساواة، ابتداءً من لحظة الاشتباه أو نشوء النزاع، مروراً بجميع مراحل التقاضي، وحتى صدور حكم نهائي بات.

وسائل التقاضي الإلكتروني

دون شك، أن فكرة التقاضي الإلكتروني، التي تبنتها معظم دول العالم، لم تأت اعتباطيا، وإنما بواسطة وسائل قانونية سواء كانت دولية، أو إقليمية(أولا)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وسائل تقنية وفنية حتى تكون مواكبة للتطورات الحاصلة في المجال الالكتروني والاتصالات والمعلوماتية وتؤهلها على التسريع في تطبيق إجراءات التقاضي الكترونياً. (ثانيا)، كما تحتاج هذه التقنية، إلى وسائل تأهيلية أيضا(ثالثا).

أولا: الوسائل القانونية في التقاضي الإلكتروني

من بين أهم الوسائل التي تساهم في عملية التقاضي الإلكتروني، نجد التشريع، والذي يعني وجود مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر من سلطة مختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية وتكون ملزمة ... بحيث تكون ملائمة لحالة التقدم التقني العلمي من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لتطبيق إجراءات التقاضي الكترونيا وعبر شبكة الاتصال الدولية **(Internet)**.

(20) إيمان محمد عبد الله القثامي التقاضي عن بعد دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي جامعة نجران مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية،

ويتم ذلك بطريقتين، حيث تتمثل الأولى في استبعاد القواعد التقليدية وإصدار قانون جديد ينظم تلك القواعد، والثانية تطويع وتطوير ما هو قائم من قواعد اختصاص تقليدية، واختيار ما يصلح منها لتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني ، ابتداء من تقديم عريضة الدعوى إلى موقع المحكمة المختصة عبر البريد الالكتروني، وانتهاء بصدور قرار الحكم، لذلك لابد من إعادة النظر في القوانين النافذة لكل دول العالم، للتفاعل مع هذا التغيير نتيجة للتطور التكنولوجي الحاصل في المجتمعات ويتماشى معه لاستيعاب التقنية العلمية الجديدة التي دخلت في كل مجالات الحياة، وهنا تبرز أهمية الوسيلة التشريعية لهذا النظام، لتكون نقطة ارتكاز ووسيلة قانونية مشروعة لتطبيق إجراءات هذه الآلية الحديثة، باستخدام وسائل التقنية العلمية الحديثة، ومن ثم مواكبة المتغيرات واستثمارها لتحقيق العدالة واللحاق بالعالم المتقدم[21].

ولعل أهم هذه الوسائل نجد:

1- القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية:

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (51/ 162) في جلستها العامة (85) في 1996/12/16 القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجة القانون النموذجي :" وإذ تؤمن بان اعتماد اللجنة للقانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وعلى صياغة هذه التشريعات في حال عدم وجودها "و "توصي بان تولي جميع الدول اعتبار محبذا للقانون النموذجي عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها , وذلك بالنظر إلى ضرورة توحيد القوانين الواجبة على البدائل للأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات"[22].

ونصت أحكام المادة 03 منه، والمخصصة لتعريف المصطلحات على انه لأغراض هذا القانون: أ- يراد بمصطلح (رسالة البيانات) المعلومات التي يتم إنتاجها، أو إرسالها، أو استلامها، أو تخزينها بوسائل الكترونية، أو بصرية، أو وسائل مماثلة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تبادل البيانات الالكترونية، أو البريد الالكتروني، أو البرق، أو التلكس، أو النسخ البرقي. كما نصت المادة 06 منه المخصصة للكتابة على: 1- عندما يشترط القانون أن تكون المعلومات مكتوبة، تستوفي رسالة البيانات، ذلك الشرط، إذا تيسر الاطلاع على البيانات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها بالرجوع إليها لاحقا، 2- تسري أحكام الفقرة الأولى سواء اتخذ الشرط المنصوص عليه فيها شكل التزام أو

اكتفي في القانون بمجرد النص على العواقب التي تترتب إذا لم تكن المعلومات مكتوبة، ونصت الفقرة الأولى من المادة 09 منه على أنه:" في أية إجراءات قانونية، لا يطبق أي حكم من أحكام قواعد الإثبات من أجل الحيلولة دون قبول رسالة البيانات كدليل اثبات..."[23]

(21) هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق، ص 313 وما بعدها.

(22) القرار رقم A/RES/51/162، الجمعية العامة للأمم المتحدة،
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/51

(23)القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية على الخط: https://www.uncitral.org

2- القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (80/56) في 2001/12/12 القانون النموذجي بشان التوقيعات الالكترونية، الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وورد في ديباجته، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "توصي بأن تولي جميع الدول اعتبارا ايجابيا للقانون النموذجي بشان التوقيعات الالكترونية إلى جانب القانون النموذجي بشان التجارة الالكترونية المعتمد في عام 1996, و المستكمل في عام 1998, عندما تقوم بسن قوانينها أو تنقيحها, وذلك بالنظر إلى ضرورة توحيد القوانين الواجب التطبيق على بدائل الأشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها" وعرفت المادة (2/ج) منه رسالة البيانات بأنها تعني "معلومات يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهه بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التبادل الالكتروني للبيانات أو البريد الالكتروني أو البرق أو التلكس آو النسخ البرقي[24]"

كما أجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب م 68 فقرة ثانيا من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية م/ 28 فقرة 2 واستثناء من مبدأ علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة 67 دوائر المحكمة أن تقوم حماية للمجني عليه والشهود أو المتهم بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو بالسماح بتقديم الأدلة بوسائل الكترونية خاصة أخرى[25] .

3- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

أجازت المحكمة الجنائية الدولية بموجب م 68 فقرة ثانيا من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية م/ 28 فقرة 2 واستثناء من مبدأ علنية الجلسات المنصوص عليها في المادة 67 دوائر المحكمة أن تقوم حماية للمجني عليه والشهود أو المتهم بإجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية أو بالسماح بتقديم الأدلة بوسائل الكترونية خاصة أخرى[26] .

4- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية

يعد هذا البروتوكول من أهم الوسائل القانونية، التي تطرقت لمسألة التقاضي الإلكتروني في جميع بنوده، والتي سبق وأن بينا بعضا منها فيما يتعلق بشروط استخدام أو العمل بتقنية التقاضي الإلكتروني.

ثانيا: الوسائل التقنية في التقاضي الإلكتروني.

(24)القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية على الخط:https://www.uncitral.org

(25)فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود، لبنان، 2012،ص 252.

(26)نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الخط:

http://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

بعد أن كانت العلاقات القانونية تقع أغلبها في العالم المادي المحسوس، وبوسائل تقليدية ورقية، تغيرت الموازين وظهرت اليوم وسائل تقنية حديثة فرضتها التطورات الحاصلة في العالم، الذي من أهم سماته سيادة الوسائل الالكترونية وخاصة وسائل الاتصال الحديثة، التي تعتمد خاصة على شبكة الانترنت ودعائمها، والتي تولدت عنها ضرورة إنشاء هيئات قضائية الكترونية ساعدت في تقريب المسافة وإزالة الحواجز بكافة أشكالها بين أطراف الدعاوى القضائية.

دعائم شبكة الانترنت المساعدة في إجراءات التقاضي الإلكتروني:

إن الثورة العلمية التقنية حطمت الحدود الجغرافية والسياسية؛ وجعلت من العالم قرية صغيرة، فقد أصبحنا نواجه تحديات عدة في وقت أصبح من الممكن أن تنتقل المعلومات بشكل آني من دون أي ضوابط أو حدود، ومن هنا تزداد الخطورة للحفاظ على السرية والعدالة في التعامل بالتقنيات العلمية الحديثة.

فالإنترنت"Internet"، التي تخطت الحواجز الجغرافية والطبيعية تتنوع المعاملات عن طريقيها ولعل أهمها البريد الالكتروني والقوائم البريدية والشبكة العنكبوتية العالمية" World Wide Web"والتي يرمز لها"W WW"، والتي يطلق عليها أيضا اختصارا خدمة "الويب""Web"، وكذا التيلينات"Telenet".

هذه الدعائم الإلكترونية تسهم بشكل كبير في تفعيل التقاضي الإلكتروني وسنوجز بيانها على النحو التالي:

البريد الالكتروني L'adresse électronique

يعد البريد الالكتروني[27] من أهم الدعائم لشبكة الانترنت بصفة عامة، والخدمة الأكثر استعمالا، فهو خدمة تساعد على إرسال واستقبال الرسائل بواسطة الأجهزة الرقميّة من خلال شبكة الإنترنت، وقد تكون هذه الرسائل على شكل نصوص، أو رسومات، أو قد تُستخدم لإرسال الملفّات الصّوتيّة والرّسومات المُتحرّكة ما بين المُستخدمين، وإلى جانب ذلك، فإنّ البريد الإلكترونيّ يُمكّن المُستخدم من إرسال البريد لفرد مُحدّد، أو مجموعة مُحدّدة ، أو مع مجموع من المُستخدمين خلال نفس الوقت، بالإضافة لإتاحة العديد من الخيارات المُتعلّقة بهذه المُراسلات كإمكانيّة حفظها، وتحريرها، وطباعتها، وغير ذلك. تلك الرسائل تستخدم في مجال التقاضي الإلكتروني بتلقي وإرسال التبليغات القضائية، الأحكام، ملفات الدعاوى، العرائض، التي يمكن أن يرسلها الأطراف لمحاميهم...إلخ.

الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web

الإنترنت (بالإنجليزية: Internet) هي مجموعة متصلة من شبكات الحاسوب التي تضم الحواسيب المرتبطة حول العالم، والتي تقوم بتبادل البيانات فيما بينها بواسطة تبديل الحزم بإتباع بروتوكول الإنترنت الموحد (IP). تقدم الإنترنت العديد من الخدمات مثل الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب)، وتقنيات التخاطب، والبريد الإلكتروني، وبرتوكولات نقل الملفات FTP. تمثل الإنترنت اليوم ظاهرة لها تأثيرها الاجتماعي و الثقافي في جميع بقاع العالم، و قد أدت إلى تغيير المفاهيم التقليدية لعدة مجالات مثل العمل و التعليم و التجارة و بروز شكل آخر لمجتمع المعلومات وهناك الملايين من مواقع الويب على الشبكة لكل منها عنوانه الخاص الذي يشار إليه بأحرف مختصرة والذي يقوم مقام العنوان العادي أو رقم الهاتف[28]،

(27) Heinz Tschabitscher, "What is Email ?"، www.lifewire.com, Retrieved 17-3-2018. Edited.

(28) خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق، ص 59.

وعليه تعد دعامة أساسية للتواصل الالكتروني في جميع المجالات ليكون بالإمكان استخدامها في المجال القضائي، إذ تسطيع وزارة العدل لأي دولة استغلالها في المسائل القضائية والمتابعات الجزائية عبر أقاليم متعددة، من خلال فتح مواقع الكترونية، لتصبح بذلك مرفقا عموميا الكترونيا حكوميا.

خدمة الوي- في"Wi-Fi "

هي اختصار Wireless Fidelity، وهي نوع من أنواع تكنولوجيا اللاسلكية،[١] وبروتوكول شبكي لاسلكي يسمح لأجهزة الاتصال بالإنترنت دون الحاجة إلى أسلاك الإنترنت، وهي من أكثر الوسائل شيوعاً لتوصيل البيانات لاسلكياً في موقع ثابت، كما أنها عبارة عن علامة تجارية خاصة بشركةWi-Fi Alliance ، وهي رابطة دولية من الشركات، والتي تعمل في مجال تقنيات ومنتجات LAN اللاسلكية"[29].

وهذا يسمح بالاستفادة من هذه الخاصية في التحقيقات الجنائية والتعرف على أماكن تواجد الأشخاص.

المحكمة الالكترونية

لغرض تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، لا بد من وجود محكمة تعمل بالوسائل الإلكترونية، يباشر من خلالها مجموعة من القضاة النظر في الدعاوى، والفصل بها بصفة قانونية؛ بمعنى بموجب تشريعات تخولهم مباشرة ذلك بتلك الوسائل، باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الإجراءات القضائية من خلالها؛ بمعنى برمجة الدعوى القضائية الالكترونية.

والتقاضي من خلال المحكمة الالكترونية[30] ، دعامة من دعائم التقاضي الإلكتروني، وتعد كتنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة، تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه، من خلال وسائل الاتصال الالكترونية.

وبناء عليه فتجهيز المحكمة وقاعاتها، والأقسام الإدارية التابعة لها، والتنفيذية فيها سيأخذ طابعاً تقنياً، يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور، وتسجيل الطلبات، والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم، اتصالا مرئيا إلكترونيا.

وعلى العموم، فإن المحاكم الالكترونية، بحاجة هي الأخرى إلى مجموعة من الوسائل، حتى تتم عملية التقاضي بفعالية وطريقة جيدة، هذه الوسائل تتمثل فيما يلي:

- موقع الكتروني،
- الحاسوب،
- السجلات الالكترونية، بالصيغتين "**Pdf, Word**"
- أجهزة نقل الصوت، كاميرات، ميكروفونات.

ثالثا: الوسائل التأهيلية في التقاضي الإلكتروني (الإمكانيات البشرية).

---

(29)Melanie Pinola، "Under standing Wi-Fi and How it Works" ، www.lifewire.com, Retrieved 23-6-2018. Edited.

(30) أنظر : صفاء أوتاني، "المحكمة الالكترونية- المفهوم والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 166 وما بعدها.

يتوجب لتطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني من خلال الهيئة القضائية الافتراضية، وجود ثلاثة وسائل تأهيلية أساسية تتمثل فيما يلي[31] :

قضاة متخصصون في مجال القضاء الإلكتروني:

ويصطلح على تسميتهم بقضاة المعلومات، وهم مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين، يباشرون المحاكمات من خلال موقع، كل منهم لدى المحكمة الالكترونية، والتي لها موقع الكتروني على الانترنت ضمن نظام قضائي يمكن أن نطلق عليه دائرة المعلوماتية القضائية[32] ، ويباشر هؤلاء القضاة تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، وتدوينها في ملف الدعوى الالكترونية، وهي مكنة الوصول إلى إثبات الحق موضوع الدعوى، من خلال مجموعة متطورة من الإجراءات الالكترونية. ويتحقق هذا العنصر من خلال الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب نظم الاتصال وبرامج المواقع الالكترونية وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونياً ومتابعة سيرها والنظر فيها.

كتاب ضبط المواقع الالكترونية

إلى جانب القضاة، نجد موظفين آخرين، يتمثلون في مجموعة من الحقوقيين والمتخصصين أيضا بتقنيات الحاسوب والبرمجيات، وتصميم وإدارة المواقع الالكترونية، مؤهلين للعمل في هذا المجال ويمارسون واجبات عديدة في العمل القضائي الإجرائي نذكر أهمها:

أ. تسجيل الدعاوى وإرسالها مع ما تتضمنه من أدلة إثبات، أو أي وثائق أخرى يمكن إرسالها بوساطة الماسح الضوئي"**Scanner**"، والاحتفاظ بالأصل لغرض إرساله للمحكمة في حالة طلبها له،

ب. تجهيز جدول مواعيد الجلسات،

ج. استيفاء الرسوم الكترونيا بإحدى وسائل الدفع الالكتروني،

د. الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغه بالحضور في مواعيد انعقاد الجلسات بعد التأكد من صفة كل منهم سواء كانوا أطراف الدعوى، أو شهودا، أو غيرهم قبل إدخالهم إلى موقع المحكمة الافتراضية أمام القاضي،

ه. متابعة الدعاوى وعرض الجلسات.

إدارة المواقع والمبرمجين:

يحتاج التقاضي الإلكتروني لوجود إدارة المواقع وبرمجتها، توكل إلى أشخاص مؤهلين علميا في مجال المعلوماتية والبرمجة الالكترونية، وهم غالبا وهي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الالكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها يتواجدون خارج قاعة المحكمة عادة، أو في الأقسام المجاورة لها، يكون من أهم واجباتهم متابعة سير إجراءات المحاكمة، ومعالجة العطل التي قد تحدث في الأجهزة والمعدات أثناء المرافعة، وكذلك معالجة الأخطاء الفنية قبل وقوعها، والقيام بحماية النظام من الفيروسات، وإحباط محاولة دخول

(31)هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق، ص 296.

(32)حازم محمد الشرعة، المرجع السابق،ص62.

المخربين والفضوليين على موقع المحكمة، بالإضافة إلى مساعدة كتاب الضبط بتنفيذ واجباتهم التقنية وهذا ما يسمح بتحقيق حماية معلوماتية وفنية لبيانات وإجراءات التقاضي الإلكتروني [33].

المحامين المعلوماتيين:

إن مصطلح المحامي المعلوماتي، يطلق على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الالكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة، حيث يستلزم الأمر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والمواقع الالكترونية، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكاتب المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية لذا يتوجب أن يكون المحامي على استعداد تام لهذه الفكرة على الصعيدين الشخصي والمكتبي[34].

المبحث الثاني

نظام جلسات التقاضي الإلكتروني في وزارة العدل السعودية

إجراءات جلسات التقاضي الإلكتروني ونظامها:

تحقيقاً لمقتضى المادة 1/63 من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية فقد صممت الخدمة بحيث يعد الإشعار ببدء الجلسة عبر منصة)التقاضي الإلكتروني (أو أي وسيلة الكترونية نداء للخصوم يتحقق به اعلامهم بانعقادها كما صممت الخدمة بحيث يعد المدعي والمدعى عليه حاضرين أو أياً منهما عند الكتابة في الجلسة الكتابية (خلال المهلة المحددة من الدائرة، أو دخولهما) الجلسة المرئية (خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد لانعقاد الجلسة، فإذا لم يحضر خلالها فيعامل وفقا لأحكام النظام بعد التحقق من التبليغ، ووصول إشعارات الجلسة الكتابية (ورابط) الجلسة المرئية

يتم الترافع الإلكتروني بناء على خدمة التقاضي الإلكتروني من خلال تجسيد التقاضي العادي في إجراءات رقمية ميسرة محققة للضمانات القضائية كافة.

طلب تقديم مذكرة الرد على الدعوى وتبادل المذكرات:

يراعى في المذكرة الوضوح والاختصار قدر المستطاع، بما لا يزيد عن المساحة المحددة لذلك.

-لأطراف الدعوى إرفاق الصور والمستندات الوارد ذكرها في المذكرات.

---

(33) صفاء أوتاني، المرجع السابق، ص 176 وما بعدها.

(34) محمد الألفي "المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول"، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس" الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 9- 12 ديسمبر2007، ص 19.

–لا يجوز تكرار المهلة لذات السبب إلا لعذر تقبله الدائرة.

–للدائرة إمهال أطراف الدعوى لتبادل المذكرات أو الإجابة على الطلبات إلى مدة محددة أثناء انعقاد جلسة الترافع الإلكتروني متى رأت ضرورة ذلك.

طريقة تقديم مذكرة الرد على الدعوى وتبادل المذكرات:

1. كتابة المذكرة.
2. كتابة السبب.
3. إرفاق الملف المناسب.
4. التعهد بتدوين البيانات بشكل صحيح.
5. حفظ وإرسال.

المرافعة وإجراء الجلسات:

للترافع يقوم أطراف الخصومة بالتسجيل للدخول على بوابة ناجز (najiz.sa) عبر خدمة النفاذ الوطني [35]

إجراءات الجلسات:

جلسات التقاضي المرئية:

–تُحدد الجلسة بحسب ما تراه الدائرة القضائية.

–في حال رأت الدائرة مناسبة إقامة جلسة مرئية تصل المتقاضين رسالة نصية تفيد بذلك.

–ثم رسالة أخرى تحمل رابط الدخول على الجلسة المرئية

التعليمات العامة للجلسات المرئية:

أ. الالتزام بالمظهر المناسب.
ب. الالتزام بتفعيل الكاميرات أو فترة الجلسة.
ج. الالتزام بكتم الصوت عند عدم التحدث.
د. الالتزام باختيار المكان المناسب.
ه. الجلسة مسجلة بالصوت والصورة.

(35) دليل التقاضي الإلكتروني الإصدار 1.0 (www.moj.gov.sa)

جلسات التقاضي الإلكتروني:

- يجب على من يحضر الجلسة عن بعد عبر الاتصال المرئي المحافظة على نظامها.
- في حال عدم إمكان عقد الجلسة أو إكمالها لسبب يعود للدائرة، فيتم إشعار أطراف الدعوى، وتحديد موعد لاحق بعد بيان مبررات التأجيل.
- في حال خروج أحد أطراف الدعوى من الجلسة أثناء انعقادها، ولم يعاود الدخول خلال 10 دقائق، فتواصل الدائرة عقد الجلسة وفق الأحكام النظامية ويزود بنسخة من محضر الجلسة.
- يمكن تقديم مذكرة في التواصل العدلي لأي طلبات من الأطراف.
- لأطراف الدعوى عرض الوثائق والمستندات من خال مشاركة الشاشة بعد موافقة الدائرة، كما لا يجوز بحال إرسال رسائل خاصة أو عامة أثناء عقد الجلسة.
- يحرر محضر ضبط لكل الجلسات التي تمت عبر الاتصال المرئي.
- يمكن الخبير من حضور الجلسات، ومن إيداع نسخة من تقرير الخبرة إلكترونياً

المداولة وإصدار الأحكام:

يكون عقد جلسة المداولة بين أعضاء الدائرة إلكترونيًا في خدمة التقاضي الإلكتروني(، مع المحافظة على سريتها، وعدم دخول أو مشاركة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة.

يكون النطق بالحكم وشطب الدعوى والحكم بالنكول من خلال) الجلسة المرئية (أو) الجلسة الحضورية وتسلم الأحكام للأطراف إلكترونياً.

وفيما يتعلق بشروط المداولة، يمكن القول إن النظام السعودي يمتلك البنية التحتية اللازمة لإجراء المداولات القضائية عبر غرف إلكترونية مغلقة ومؤمنة، بحيث تتيح للقضاة الذين شاركوا في الجلسات مناقشة القضايا والتوصل إلى الأحكام بشكل يضمن الخصوصية والسرية التامة .هذا التوجه يُعد خطوة إيجابية نحو تحقيق العدالة باستخدام التقنيات الحديثة، لكن يبقى تطوير النصوص القانونية في هذا الجانب ضروريًا

الخاتمة:

أن التقاضي الإلكتروني يتطلب جملة من الوسائل، منها استخدام الوسائل النظامية يساهم بسط المنظومة العدلية في المملكة العربية السعودية حيث تساهم التقنيات الإلكترونية الحديثة لا تقل أهمية عن الوسائل النظامية، وتتمثل في شبكة الانترنت ودعائمها.

وتتمثل الوسائل التأهيلية في مساعدين القضاء الافتراضي، أي القضاة والمحامون، كتاب الضبط، إلى جانب الأكفاء في عالم التنقية المعلوماتية، من مهندسين وتقنيين.

يعتبر مصطلح التقاضي الإلكتروني ويعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة حيث أنه لم يظهر إلا قبيل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الالكترونية، وإذا كان مصطلح الحكومة الالكترونية يعنى بالخدمات الحكومية كافة فأن مصطلح التقاضي الإلكتروني يختص بخدمات الهيئات القضائية، وهو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود شبكة الربط الدولية بالإضافة الى مبنى الجهاز القضائي المعني، يتيح للخصوم تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم القضائي العادل، وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي بدأت في تطبيق هذه التقنية وعلى الرغم من أنها تعد نقلة نوعية في العالم العربي، والتي تستند إلى أسس نظامية دولية ووطنية.

النتائج:

- إن قصر التقاضي الإلكتروني عبر الغرف الإلكترونية على الجلسات الابتدائية يفوت الغاية من وضع هذه المنظومة الإلكترونية القضائية الجديدة.
- أما عن الاختصاص فما التقاضي الإلكتروني في حقيقته إلا ظل للتقاضي الحقيقي وصورة منه كما ينظر المرء إلى نفسه في المرأة إن جاز التعبير، غير أن جانب المكان مفقود وغير معتبر في الأساس، ومن ثم يرى الباحث أنه لا تأثير البينة للتقاضي عن بعد في الاختصاص المكاني.
- التقاضي الإلكتروني هو مما تمخضت عنه المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة في مجالي الإدارة والمحاكم الإلكترونية.
- تدور فكرة المحكمة الإلكترونية حول الانتقال بالقضاء من الشكل التقليدي من الأوراق والأضابير والحضور الشخصي إلى قاعة المحكمة إلى استعمال أدوات المعلوماتية والتكنولوجيا والتقنيات المتطورة في خلق كيان افتراضي عبر الوسائل التكنولوجية للتقاضي والجلسات عن بعد صوتاً وصورة ومستندات وتوقيعات وكل ما من شأنه أن يدور في المحكمة التقليدية

التوصيات:

- تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات وزارة العدل نظام (ناجز)، طبقا لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقابلة للتطوير.
- الربط بين المواقع الإلكترونية لوزارة العدل، والهيئات القضائية والشبه قضائية الموجودة في كافة مناطق المملكة، سواء العدلية، الإدارية، أو محكمة التنازع.
- إضافة نافذة على المواقع الالكترونية للهيئات القضائية والشبه قضائية، حتى تسهل على المواطن والمقيم عملية جلسات التقاضي الإلكتروني، بشروحات بصيغة Pdf، وأخرى مرئية، حول كيفية استخراج الأحكام، ارسال المستندات إلخ.
- العمل على أجراء دورات تدريبية دورية في مجال القضاء الإلكتروني لكل العاملين في مجال القضاء من قضاة ومحاميين وأمناء ضبط وفنيين لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية المعلوماتية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية.
- تعديل نظام الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية بتشديد العقاب على الجرائم الإلكترونية الواقعة في مجال التقاضي الإلكتروني لتحقيق حماية جنائية أكبر.

المصادر والمراجع:

أسعد فاضل منديل، التقاضي الإلكتروني، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014

حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن،2010،

حسام محمد نبيل،" التقاضي الإلكتروني" والعدالة الناجزة"، مجلة لغة العصر، 09- 12-2017،

خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008

سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، 2008

صفاء أوتاني، "المحكمة الالكترونية– المفهوم والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012

عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2015

فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود، لبنان، 2012

القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية على الخط:https://www.uncitral.org

القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية على الخط:https://www.uncitral.org

ليلى عصماني، "نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، فيفري 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة

ماريا اسكندر البدري،" التقاضي والمحاكم الإلكترونية"، مجلة الحوار المتمدن، 2008/12/02 www.m.ahewar.org/s.asp?aid

محمد الألفي "المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول"، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس" الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 9– 12 ديسمبر 2007

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الخط: http://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق،

هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي الإلكتروني ومستلزماته "، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016،

هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي الإلكتروني ومستلزماته "، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016

(1) Heinz Tschabitscher, "**What Is Email ?"** ،www.lifewire.com, Retrieved 17-3-2018. Edited.
(1)Melanie Pinola ، **"Under standing Wi-Fi and How It Works"** ،www.lifewire.com, Retrieved 23-6-2018. Edited.
http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)